الاستدلال بالسّبر والتّقسيم
دراسة تحليلية

المدرس المساعد
علي جاسب الخُزاعيّ
جامعة البصرة – كلية التربية

الخلاصة :
يسعى البحث بدراسته الاستدلال بالسبر والتقسيم دراسة تحليلية إلى اكتشاف أساسه المنطقي وتحديد بنيته المعرفية التي يستند إليها .
ولما كان هذا اللون من الاستدلال من ابتكارات الفكر الإسلامي وإبداعاته ،فان عملية تشخيص الأساس الابستمولوجي لهذا اللون من الاستدلال يساعد على إيضاح بعض جوانب الإبداع المنطقي والفلسفي في الحضارة الإسلامية .ويظهر كذلك تجليات هذا الإبداع في علم من العلوم الإسلامية ،وهو النحو العربي ،وطبيعة استدلال النحاة بهذا الشكل من الاستدلال .
وقد قسِم البحث إلى موضوعتين :الأولى: موضوعة السبر ،والثاني:موضوعة التقسيم: وشرع الباحث بتحليل هاتين المفردتين ،ومن ثم بيان العلاقة المنطقية بينهما،،وبيان الوظيفة المشتركة بين جزئي هذا الاستدلال .
وقد تبين أن هذا اللون من الاستدلال يمر بمرحلتين ،الأولى منطقية موضوعية خالصة ،والثانية ذاتية تتعلق بالمستدل نفسه ،إذ يقوم بسبر واختبار نتائج التقسيم ((نتائج المرحلة الأولى)) لينتهي باختيار إحداها .أو إبطالها جميعا بحسب طبيعة المسالة .

The evidence by examination and division

Analysis study

The research seeks the study of the evidence by examination and division , Analysis study to a discovery based on logic basis and find its logical limits basis on.

Since this kind of the Islamic concepts of creation and origination ,so the epistemological analyzing process in this evidential manner helps in explaining some of the logical and philosophical creation sides of the Islamic civilization . the explicit of this creation is explained in a type of an Islamic knowledge which is the Arabic grammar and the nature of the grammarian use to this of evidence.

The research has been divided into two kinds :the examination subject and the division subject. The research started by analyzing these two subjects , then explains the logic relation between them , and states the shared aim between them.

It s clear that this kind of evidence is going through two stage :the first stage is pour logical and objective which is the division process and the second is subjective: it s about the searcher himself ,since he examines the results of division(result of the first stage) to ends up with choosing one of these results

المقدمـــــة :

يمثل الاستدلال أحد أبرز مظاهر الإبداع في النحو العربي ،وأبرز العناصر المكونة لعلميته أيضا ،إذ إن النحو احد العلوم الاستدلالية في الفكر الإسلامي ،بل إن الاستدلال يمثل احـــد الأسباب التي وسمت هذا العلم بالصعوبة والتعقيد ،هذه السمة التي كانت عروةً استمسك بها دعاة الإصلاح والتيسير.

وقد تعددت الأساليب الاستدلالية في النحو، وتنوعت مثل السماع والقياس والاستصحاب والاستقراء، بل نلحظ أن هذه الأساليب تتفاضل عند النحاة خاصة

عند تعارضها فالسماع أولى وأرجح (لأن ما يقوله العربي أولى مما يجرده النحوي)[١]، إلا أن عملية المفاضلة والترجيح لم تكن اعتباطية، بل تخضع لشروط وضوابط تبرر التفضيل والترجيح.

ومن بين أساليب الاستدلال عند النحاة ما يعرف بـ(السبر والتقسيم)، ونريد في هذا البحث تحليل هذا اللون من الاستدلال تحليلاً يساعدنا على اكتشاف مكوناته المنطقية ، وإبراز آلية عمله ، وسيره الاستدلالي :

الاستدلال بالسبر والتقسيم :

يمثل السبر والتقسيم لوناً من ألوان الاستدلال التي استعملها النحاة في دروسهم ومؤلفاتهم ، ونمطاً من أنماطه ،إلا أن قيمته العلمية لم تكن بالدرجة التي كان يتمتع بها السماع ، والقياس ،هذا مما يمكن أن يفهم من ترتيب ابن الانباري حينما تحدث عن أساليب الاستدلال النحوي؛ إذ جعله من جملة الاستدلالات الملحقة بالقياس[٢] ،ويبدو أن ترتيب الانباري قد ترك أثره في تصورات المحدثين الذين كتبوا في أصول النحو العربي ،إذ تجاهله بعضهم[٣]، في حين أقل البعض الأخر[٤] حديثه عنه، وعده ثالث [٥] من الأدلة الثانوية ،وكان يقصد بالأدلة الثانوية الأدلة التي تستند إلى دليل ثابت(أولي) مثل القياس أو السماع ، وقد شاع الاستدلال به في أساليب بعض النحاة مثل الزمخشري٥٣٨هـ ، وأبي البركات الانباري٥٧٧هـ وابن هشام،وكذلك أبي حيان الأندلسي ؛لأن هؤلاء النحاة كانوا يهتمون بالتحليل النحوي اهتماماً كبيراً ،كما في معظم كتبهم [٦]، وكان دأبهم في التحليل الوقوف عند الاحتمالات التي ترد في الذهن ،وتقليب المعنى ليأخذا بما يحتمله التركيب ويستبعدوا غيره[٧] ،كما نلاحظ ذلك –على سبيل المثال– فيما يفعله ابن الانباري حينما يستعين بهذا اللون من الاستدلال في إثبات أن(إما) ليست من حروف العطف؛ إذ يقــول ((وإنما قلنا أنها ليست حرف عطف لأنّ حرف العطف لا يخلو إما أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة فإذا قلت قام إما زيد و إما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم لو كانت حرف عطف

لما جاز أن تتقدم على الاسم لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها وبين الواو فلما جمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا يدخل على مثله)) [٨] .

وهذا اللون من الاستدلال يتمتع بتكوين منطقي مبني على أساس نظرية الاحتمال – كما سيتبين لاحقاً – مما جعله يتناسب بشكل كبير جداً مع منهج التحليل النحوي الذي يهدف إلى تشخيص الممكن الذهني وتحديده، والممكن الذهني يستند إلى نظرية الاحتمال في وجوده.

ويشيع الاستدلال بالسبر والتقسيم في كتب الخلاف النحوي كما نلحظ ذلك على –سبيل المثال – كتاب الإنصاف لابن الانباري ٥٧٧هـ ، إذ إن ابن الانباري استعمل هذا الاستدلال[٩] في الرد على من خالفه ، فقد رد على ثعلب فيما ذهب إليه من أن الظرف الواقع خبرا ينتصب بفعل محذوف غير مقدر ،((وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً ، والفعل لا يخلو إما أن يكون مُظهَراً موجودا ،أو مقدراً في حكم الموجود ،فإما إذا لم يكن مُظهَراً ، ولا مقدرا في حكم الموجود كان معدوما من كل وجه..)) [١٠] ، وكذلك استعمله في الرد على ما ذهب إليه الأخفش، والمازني ،والمبرد من أن الألف، والواو، والياء من المثنى، والجمع دلائل إعراب وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، إذ يقول((إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو في غير ها ؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول البصريين ، وإن كانت تدل على أعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية ً،وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش،وأبي العباس المبرد،وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان))[١١]،وكذلك كتاب مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ .

وما يبرر استعمال هذا الاستدلال في كتب الخلاف أنه وسيلة من وسائل إقحام الخصم ،لأن المستدل به يعمل على سد المنافذ التي يستطيع الخصم من

خلالها الطعن برأي الخصم الأخر ،إذ يعمل استناداً إلى ما يمتلكه من مهارة عالية في استيفاء الأقسام الممكنة [١٢] ، ثم يعمل على إبطالها جميعاً ،مما يدعو إلى إقحام الخصم وإسقاط رأيه،كما رأينا استدلال ابن الانباري في المسألتين السابقتين ، فقد أبطل في الأولى رأي ثعلب من خلال إبطال الأقسام التي تعلق بها رأيه ؛وفي الثانية أبطل رأي الأخفش،والمبرد،والمازني من خلال العملية المتقدمة نفسها .

ويعتمد أسلوب الاستدلال بالسبر والتقسيم في صياغته اللغوية على وجود (إما) ،وما تحمله من معاني تتناسب مع مقتضى الاستدلال بهذا النمط ؛ إذ إن من معانيها التي ذكرها النحاة الشك ،والإبهام ،والتفصيل ،فأما الشك فقد ذكر النحاة عنها أن المتكلم يبدأ بها كلامه شاكاً كقوله (جاءني إما زيد،وأما عمرو)،والشك يكون من جهة المتكلم كما أفاد الرضي في شرح الكافية[١٣] ، أي أن شكه شك حقيقي ،فلا يقصد تفصيل القول، أو محاولة إبهام الأمر على السامع.إذن فهذا الاستدلال يعتمد اعتماداً أساسياً على المعاني التي توفرها (إما) ،ولا يمكن الاستدلال بهذا النمط دون استعمال (إما) .

السبر والتقسيم لغةً:

يبدو أن المعجمات العربية متقاربة في تحديد المعنى اللغوي لكلمة السبر،إذ إنها ترى أن معناها((هو رَوْزُ الأمْرِ وتعرُّف قدْرِهِ))[١٤] ،أو كما قال ابن منظور ((السَّبْرُ التَّجْرِبَةُ وسَبَر الشيءَ سَبْراً حَزَرَه وخَبَرَهُ ... والسَّبْر استِخْراجُ كُنْهِ الأمر))[١٥] ،إذن هو التجربة والاختبار،أو معرفة المقدار؛كما أن المعجمات تذكر معنىً أخر بعد تحديد المعنى المتقدم هو أن السبر يعني ((الأصْلُ واللَّوْنُ والجَمَالُ والهَيْئَةُ الحَسَنَةُ والزِّيُّ والمَنْظَرُ))[١٦]. أما التقسيم فقد عرفه ابن فارس بقوله ((قسم) القاف والسين والميم أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على جمالٍ وحُسن والآخر على تجزئة شيء. فالأوّل القَسَام،والأصل الآخر القَسْم)) [١٧] وهذا ما أكده أبن منظور عن لفظ القسم بقوله ((وقَسَّمَه جزَّأه وهي القِسمةُ))[١٨] وكرره الزبيدي في تاج العروس إذ قال ((وقسمه) تقسيما (جزأه) فانقسم (وهي القسمة بالكسر)

السبر والتقسيم اصطلاحاً:

يعرف ابن الانباري ٥٧٧هـ هذا النمط الاستدلالي بعد تقسيمه إلى ضربين ، الضرب الأول هو((إن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله))[١٩] ،وأما الضرب الثاني فيعرفه بقوله ((أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهته فيصحح قوله))[٢٠]،ولا يختلف التعريفان كثيراً ،فكلاهما يتضمن عملية ذكر الأقسام ، وعملية الإبطال ، والفرق بينهما هو أن الأول يستعمل في النفي فقط ؛ لأنه يعمل على نفي ما يُذكر من الأقسام ، أو يُحتمل من الوجوه لإبطال الحكم الذي تعلقت به الأقسام ،وهذا ما يقصد بالنفي ،والثاني يستعمل في عملية إثبات وجه من الوجوه ،بعد أبطال الوجوه الأخرى .أما السيوطي٩١١هـ في الاقتراح فقد عرفه بقوله ((أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة))[٢١] ، ثم يذكر تقسيم ابن الانباري وتعريفه .ويبدو أن هذا المصطلح لم يبتعد كثيراً – كما هو واضح من التعريف الاصطلاحي – عن مضمونه الأصولي ((حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإلغاء بعضها ،ليتعين الباقي للعلية))[٢٢]

ويبدو أن الاختلاف بين العلماء يدخل في تسمية هذا اللون من الاستدلال ، فابن الانباري يسميه (الاستدلال بالتقسيم)،والسيوطي يسميه (السبر والتقسيم) ، والسؤال هنا هو :هل السبر والتقسيم مصطلحان أم مصطلح واحد ؟ وما يمكن أن يُفهم من تسمية ابن الانباري أنهما مصطلح واحد يستعمل للدلالة على مفهومٍ واحدٍ ،وهذا المعنى نفسه نجده عند الجرجاني إذ يقول في تعريفه للسبر والتقسيم ((كلاهما واحد، وهو إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية))[٢٣].وقد نستطيع تعليل الاختلاف بين تسمية ابن الانباري ، والسيوطي بالتطور التاريخي للمصطلح،باعتبار الفارق الزمني بين الاثنين؛ فيكون مصطلح الاستدلال بالتقسيم هو ما كان شائعاً في المرحلة الأولى التي استعمل فيها هذا الاستدلال، ثم بعد ذلك أصبح هذا الاستدلال يُعبر عنه بصيغة (السبر والتقسيم). وما يجعل الإشارة لهذا الاختلاف أمراً مهماً ،هو أن تسمية السيوطي

هي أدق من تسمية ابن الانباري ،لانطباقها على مضمون هذا الاستدلال انطباقاً تاماً، وهو ما سيتضح لاحقاً، إذ إن هذا الاستدلال في حقيقته يمر بمرحلتين من الاستدلال الفكري ، وانتقال الذهن البشري ،و ما يجب أن يعبر عنه المصطلح مرحلتين ،لا مرحلة واحدة فقط ،والتعبير بالتقسيم يشير إلى المرحلة الأولى فقط ،ولا يشير إلى الثانية وهي السبر كما سنرى من خلال البحث .

وتوجد إشكالية أخرى في المصطلح – ستتبين لنا في ما يأتي – هي أن المصطلح بصيغته (السبر والتقسيم) لا يتوافق مع السير المنطقي لهذا الاستدلال ، إذ إن مرحلة السبر تالية لمرحلة التقسيم ،وليست قبلها كما تُبين لنا صيغة المصطلح .

تحليل مصطلحي السبر والتقسيم:

ذكرنا فيما تقدم أن (السبر والتقسيم) هما مصطلحان، وليس مصطلحاً واحداً ، وقلنا أن البحث سيوضح الفرق بين الاثنين من خلال عملية التحليل، إلا أن هذا الأمر يمكن استنباطه من المعنى اللغوي للكلمتين، فالتقسيم هو التجزئة – كما جاء في المعجمات – والسبر هو الاختبار ، أو معرفة مقدار الشيء ، لهذا سنفرق بين المصطلحين تناسباً مع الفرق اللغوي لحين وصولنا لنتيجة البحث التي تؤكدنا لنا هذا الأمر.

تحليل مصطلح (التقسيم):

ذكرت لنا كتب اللغة أن معنى التقسيم هو التجزئة ، وما يمكن أن يفهم من كلام ابن فارس أن التقسيم هو تجزئة شيء ما فيه دلالة واضحة إلى عملية فصل بين أجزاء ذلك الشيء، وهذا معنى التجزئة وهو **أن** تفصل بين أجزاء الشيء ، فتجعله عبارة عن أجزاء منفصلة بعضها عن بعض . أما في الاصطلاح فمعناه ذكر الأقسام ، أو الوجوه الممكنة، كما نلاحظ ذلك في تعريف ابن الانباري في تعريفه الضرب الأول ،إذ قال ((إن يذكر الأقسام التي يجوز إن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله)) ،**أو** تعريف الضرب الثاني(أن يذكر الأقسام التي

يجوز إن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهته فيصحح قوله))، أو تعريف السيوطي ((إن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة)) . ويتضح من الاستعمال الاصطلاحي أن كلمة التقسيم لا تعني إجراء تجزئة لشيء ما كما يـــمكن إن يفهم ذلك من معناها اللغوي، بل إن المراد من استعمال كلمة التقسيم في الدلالة على هذا النوع من الاستدلال هو التحديد من غير أن نتجاوز المعنى الدقيق لكلمة التحديد .وهذه النتيجة لا تتضح فقط من المعنى الاصطلاحي ، بل ومن الأمثلة التي توضح لنا عملية تطبيق هذا الاستدلال ، فقد مثل لنا ابن الانباري عن الضرب الأول منه بقضية جواز دخول اللام في خبر لكن ، إذ يقول :(لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخل إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم ، وبطل أن يكون لام التأكيد لأن لام التأكيد ،إنما حسُنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد ،وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى وبطل أن تكون لام القسم لأن لام القسم إنما حسُنت مع (إنَّ) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما إن اللام تقع في جواب القسم. وأما (لكن)فمخالفة لها في ذلك وإذا بطل أن تكون لام التأكيد وبطل أن تكون لام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها)[٢٤] .ومانلحظه في المثال هو تحديد الوجوه الممكنة ،أو المحتملة في هذه المسالة ،وقد كانت احتمالين الأول :هو أن تكون اللام الداخلة لام التأكيد ،والاحتمال الثاني :هو أن تكون لام القسم ، إذن فالعملية عملية تحديد ، وليست عملية تجزئة مواضع دخول اللام وأقسامها، فهي لا تتكون من جزأين ،الأول لام القسم ،والثاني لام التأكيد ، بل هما نوعان لها ، أو صورتان ، أو شكلان، وليس مكونين لها ، فيكون معنى التقسيم هو التحديد،وليس التجزئة ، وهذا ما نلحظه أيضا في مثال الضرب الثاني عند ابن الانباري الذي كان يتحدث فيه عن ناصب المستثنى إذ يقول (لا يخلو ناصب المستثنى في الواجب نحو (قام القومُ إلا زيداً)إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) ،وإما أن يكون بـ(إلا) لأنه بمعنى استثني،وإما أن يكون لأنها مركبة من (إن)المخففة و(لا) وإما أن يكون لأن التقدير فيه (إلا أن زيداً لم يقم) [٢٥] ، فالتقسيم في هذا المثال كان تحديداً

للاحتمالات التي يمكن إن يكون احدها هو العامل الذي نصب المستثنى في الاستثناء الواجب (زيد) في قولنا قام القوم إلا زيداً فكانت الاحتمالات هي :

الاحتمال الأول:الفعل المتقدم بتقوية إلا.

الاحتمال الثاني :إلا لأنه بمعنى استثني.

الاحتمال الثالث : إلا لأنها مركبة من إن المخففة و لا .

الاحتمال الرابع :إن المحذوفة لان التقدير إلا أن زيداً لم يقم .

إذن التقسيم هو عملية تحديد لما يمكن أن يُحتمل ،أو وضع قائمة بالاحتمالات الممكنة ،وليس تجزئة شيء ما .ويظهر من التعريف الاصطلاحي للتقسيم أن التحديد عملية افتراض مجموعة من الاحتمالات ، كما نلاحظ ذلك من المثالين المتقدمين ،إذ افترض ابن الانباري في الأول احتمالين ، وفي الثاني أربعة احتمالات ،وهذا ما أشرنا إليه بداية ، أن هذا النمط من الاستدلال يقوم على أساس الفرض،والاحتمال، فهو يبحث في مرحلة التقسيم عن الاحتمالات الممكنة محاولاً تشخيصها ،وتحديدها في دائرة مغلقة ،وهذا ما يمكن فهمه من قول ابن الانباري في المثال الأول ،إذ يقول ((لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخل إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم)) فقد حدد الممكن في احتمالين ، وجعلهما في دائرة أغلقها بقوله إما أن .. وأما أن.. ،فلا ثالث لهما ، وكذلك الحال في المثال الثاني ، وهنا يتبادر للذهن سؤالان .الأول : كيف تكون عملية التحديد .وهــل لها ضوابط ،وشروط تحدد الاحتمال ،فلا يمكن إدخال احتمال في دائرة احتمالات المسألة الواحدة، والسؤال الثاني: حينما نقول لما يمكن أن يُحتمل فأي شيء يُحتمل منه ؟.

وقبل أن نجيب عن السؤالين لابد من الإشارة لأمرٍ غاية في الأهمية وهو:

ما هو مفهوم الاحتمال الذي يستند إليه الاستدلال بالسبر والتقسيم ،إذ أن هناك وجهات نظر متعارضة بين العلماء في تجديد معنى الاحتمال الدقيق على الرغم من إمكان تعريف الشيء المحتمل بأنه (ممكن الوقوع) [٢٦].

ونختار من النظريات التي اختلفت في تفسير معنى الاحتمال نظرية السيد المفكر محمد باقر الصدر(رحمه الله تعالى) في كتابه (الأسس المنطقية للاستقراء) أمّا الأسباب التي دفعت لاختيار هذه النظرية دون غيرها فمنها :

أولاً:إنّ نظرية السيد محمد باقر الصدر(قُد) تكونت في محيط الفكر الإسلامي ، فكان محل ولادتها،وموضع نشأتها ،كما أن الاستدلال بالسبر ،والتقسيم وُلِد في بيئة التفكير الإسلامي ،ومن العقول التي أسست ذلك الفكر؛وهذا الأمر يجعل مفهوم الاحتمال الذي استند إليه هذا الاستدلال يقترب بشكلٍ كبير من مفهومه عند السيد محمد باقر الصدر ،إذ كلاهما وليد الفكر الإسلامي .

ثانياً: إنّ السد محمد باقر الصدر هو أحد رجالات الفقه ،والأصول ،ولابد أن تنعكس فيما طرحه لتفسير الاحتمال شخصيته الفقهية ،والأصولية ،بل إن البدايات الأولى لظهور مفهوم جديد للاحتمال عند السيد الصدر كانت في درسه الأصولي [٢٧] ،مما يؤكد أثار علم الأصول في مفهوم الاحتمال الجديد ؛كما إن هذا النمط من الاستدلال فقهي المولد [٢٨] ، والنشأة ،ودخل البحث اللغوي قادماً من الدرس الفقهي، مثلما انتقلت مصطلحات فقهية كثيرة ،وأساليب استدلالية عديدة كالقياس ،وغيره إلى الدرس اللغوي عامة ،والدرس النحوي خاصة،وهذا يعني أن الاحتمال الذي أستند إليه السبر ،والتقسيم ،والاحتمال عند السيد محمد باقر كلاهما وُلِد في علمي الفقه ،والأصول .هذان السببان هما اللذان دفعا البحث للأخذ بمفهوم الاحتمال عند السيد محمد باقر الصدر.

وتعريف الاحتمال عند الشهيد الصدر هو تصديق بدرجة معينة ناقصة من درجات الاحتمال[٢٩] ؛ لأن الاحتمال هو– دائماً – عضو في مجموعة الاحتمالات التي تتمثل في علم من العلوم الإجمالية [٣٠]، ومفهوم العلم الإجمالي عند السيد الشهيد الصدر يتكون من مجموعة عناصر هي :

أولا:العلم بشيء عير محدد (كلي).

ثانياً:مجموعة الإطراف التي يعتبر كل عضو فيها ممثلاً احتمالياً للمعلوم ،أي يُحتمل أنه ذلك الشيء غير المحدد.

ثالثاً: التنافي بين أعضاء مجموعة الإطراف[٣١] ،ويقصد الشهيد الصدر من التنافي هو عدم احتمال أن يجتمع طرفان من مجموعة الإطراف التي مر ذكرها . ويفهم من كلام السيد الصدر أننا حينما نصادف احتمالاً معيناً لابد أن نواجه–في هذه

الحالة – علماً إجمالياً،مفهومه يتكون من العناصر التي ذكرها السيد الصدر ،أمّا ما هو المقصود بالعلم الإجمالي ؟،فيمكن بيانه بالشكل الآتي :

كل علمٍ يحصل عليه الإنسان لابد أن يكون معلومه أحدى حالتين :

الأولى :أن يكون معلوم العلم مشخصاً،ومحدداً،مثال على ذلك إذا أخبرك شخصُ أنّ صديقك محمّد سيزورك ،فإن ذلك يعني حصول علمٍ عندك بزيارة صديقك محمّد ،ومعلوم هذا العلم يكون في هذه الحالة مشخص ،ومحدد ،وهو أنّ الزائر صديقك محمّد لا غيره ،في مثل هذه الحالة يُسمّى العلم علماً تفصيلياً؛ لأن معلومه معين ،ومحدد .

الثانية :أن يكون معلوم العلم غير محدد ،ولا مشخص ،فإذا أخبرك شخصُ أن أحد أصدقائك الثلاثة(محمّد،علي،سعيد) سيزورك ،فإن المعلوم يكون غير محدد ،ولا مشخص ،فالزائر لم يحدد من مِن الثلاثة ،بل أرتبط بهم جميعاً ،لكن الارتباط بين الذي سيزورك ،وبين (محمّد ،وعلي ،وسعيد) ليس ارتباطاً مؤكداً ،بل محتملاً ،إذ يحتمل بعد العلم الجازم بزيارة أحد الأصدقاء الثلاثة ،أن يكون الأول ،أو الثاني ، أو الثالث ؛ لذلك يُسمّى العلم في مثل هذه الحالة علماً إجمالياً [٣٢]

وهذا الكلام يمكن تطبيقه على سير الاستدلال بالسبر والتقسيم ،ويتضح الأمر من خلال تطبيقه على المثال الأول،فلو افترضنا دخول اللام على خبر(لكن) جائزاً ،فإن نوعها غير محدد ،هل هي لام قسم أم لام تأكيد ،فيُحتمل أن تكون الأولى ، أو تكون الثانية ،ومجموعة الإطراف تتكون من عضوين (لام القسم ولام التأكيد) كل واحد منهما يُحتمل أن يكون ذلك الشيء غير المحدد .أما بخصوص التنافي فالشرط موجود ،فالمثال لم يفترض احتمال وجودهما معاً ، بل إننا نستشعر استبعاد هذا الفرض ، أو الاحتمال من قوله ((لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخل إما أن ... أو...)) فلا ثالث لهما كما أشرنا سابقاً .

أما فيما يتعلق بالمثال الثاني فإن العلم غير المحدد هو ناصب المستثنى ،ومجموعة الإطراف هي الاحتمالات التي حددها ابن الانباري بقوله ((لا يخلو ناصب المستثنى في الواجب نحو (قام القومُ إلا زيداً)إما أن يكون بالفعل المتقدم

بتقوية (إلا) ،وإما أن يكون بـ(إلا) لأنه بمعنى استثني،وإما أن يــكون لأنها مركبة من (إن)المخففة و(لا) وإما أن يكون لأن التقدير فيه (إلا أن زيداً لم يقم)) وهي أربعة احتمالات ،كما إن شرط التنافي مستشعر من عبارة (لا يخلو ناصب المستثنى إما ...،وإما ...،وإما ...وإما ...).

وهذا يعني أننا في حالة التقسيم يكون لدينا علم غير محدد ، أو معرفة ناقصة ،وتتكون مجموعة أطراف ، كل طرف يُحتمل أنه ذلك العلم غير المحدد .

وسيكون الآن من المناسب الإجابة عن السؤال الأول. كيف تكون عملية التحديد .وهــل لها ضوابط ،وشروط تحدد الاحتمال ، فلا يــمكن إدخال احتمال في دائرة احتمالات المسألة الواحدة؟.أو بتعبيرٍ أخرٍ ما الذي يحدد طرفية الشيء للعلم الإجمالي ،أو ما الذي يجعل الشيء طرفاً في مجموعة الأطراف؟.

ما يحدد دخول مجموعة الأطراف شرطان أساسيان ،الشرط الأول: وجود الاحتمال في الواقع ،فلا يمكن إدخال احتمال غير موجود ،وإن كان على أساس الفرض فلابد من وجود ما يبرر ذلك الفرض ،وهذا ما يمكن أن يفهم من كلام ابن حني ٣٩٢هـ حينما تحدث عن وزن (مَروان) ،واستدلاله على وزنه بهذا النمط ،إذ يقول ((وذلكْ كأن تقسِّم نحو مروان إلى ما يحتمل حالُه من التمثيل له فتقول : لا يخلو من أن يكون فعْلان أو مفعالا أو فعْوالا . فهذا ما يبيحك التمثيلُ في بابه ، فيفسد كونَه مفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا))[٣٣] أما قوله (وذلكْ كأن تقسِّم)[٣٤] هو تعبير عن الاستدلال بالسبر والتقسيم إلا أن الأمر كما أشرنا سابقا أن هذا الاستدلال كان في السابق يعبر عنه إما بالتقسيم ،فقط أو بالاستدلال بالتقسيم، وهو تعبير عن أن وزن (مَروان) علم غير محدد،أو مردد بين أعضاء مجموعة الاحتمالات التي تتكون من ثلاثة أطراف هي (فَعلان ،ومَفعال، وفَعوال) ،كل طرف يمثل أحد الاحتمالات الممكنة لوزن (مَروان) ،والسؤال هنا ما الذي أدخل هذه الأوزان في مجموعة الاحتمالات؟.أو ما هو المبرر لدخولها في هذه الدائرة ؟.

ويجيب ابن جني عن التساؤل بقوله (وليس لك أن تقول في تمثيله : لا يخلو أن يكون مَفْلان أو مفوالا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك لأن هذه ونحوها (إنما هي)

أمثلة ليست موجودة أصلا ولا قريبة من الموجودة كقرب فَعوال ومَفعال من الأمثلة الموجودة إلا ترى أن فَعْوالا أخت فِعوال كقِرواش وأخت فُعْوال كعُصْواد وأن مَفعالا أخت مِفعال كمحراب وأن كل واحد من مَفْلان ومَفْوان وفعوان لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم))[٣٥] ، وما يقصده ابن جني بقوله ((وليس لك أن تقول في تمثيله)) عدم جواز إدخال الأوزان (مَفْلان أو مفوالا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك)في مجموعة الأطراف ،أو دائرة الاحتمال ،وتعليله واضح وهو إنها غير موجودة بالأصل ،ولا قريبة مما هو موجود،مما يعني أنها لا تمتلك مبرراً لدخولها مجموعة الاحتمالات في حين يمتلك الوزنان(فَعوال ومَفعال) المبرر الكافي وهو قربهما من الأمثلة الموجودة ،أو الأمثلة المستعملة عند العرب في كلامهم وقد خصص ابن جني باباً مستقلاً لموضوع التقسيم عرض فيه أمثلة كثيرة ، قد اقتصرنا على ذكر المتقدم أنموذجاً . وما يريد ابن جني التأكيد عليه هو الشرط الأول وهو وجود الاحتمال ، أو قربه مما هو موجود ، فلا يمكن إدخال احتمال غير موجود في الواقع اللغوي ،أوليس قريب من المستعمل في اللغة .

أما الشرط الثاني وهو احتمال التطابق بين الكلي والاحتمال ، أو بين العلم غير المحدد وكل طرف، إذ يرى السيد محمد باقر الصدر في تفسيره لنظرية الاحتمال أن من الواجب ((أن تحدد قيمة احتمال (الشيء) كونه مصداقاً للكلي (العلم الإجمالي) بصورة مسبقة))[٣٦] ،أي أن الشيء حينما يريد المستدل أن يجعله طرفاً في مجموعة الإطراف لابد أن يحتمل أنه العلم غير المحدد ،ويأتي الاحتمال لوجود ما هو مشترك بين ما نبحث عنه والطرف الذي نحتمل أنه ذلك الشيء،فالشيء المشرك- في مثال ابن جني – هو عدد الحروف، فعدد حروف مروان،وكل طرف في المجموعة هو خمسة كما أنها تشترك بالحركات،والسكنات.

أما أمثلة ابن الانباري فما هو مشترك بين ناصب المستثنى ،وكل طرف في مجموعة الإطراف هو النصب ،إذ إن صفة النصب –أي كونه عاملاً ناصباً- متوفرة في الأطراف جميعها،فالطرف الأول،أو الاحتمال الأول : وهو أن نصب المستثنى (زيداً)كان بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) والفعل يكون من صفته النصب .

والاحتمال الثاني أن الناصب هو(إلا) لأنها بمعنى استثني وهو فعل متعدٍ يأخذ مفعولاً من دون مساعدة حرف من الحروف إذن هو ناصب،وهذه صفة مشتركة بينه وبين ناصب المستثنى الذي نبحث عنه،والحال نفسه في الاحتمالين الأخيرين .

إذن يوجد شرطان مهمان ينظمان عملية تكوين مجموعة الأطراف ،أو تكوين دائرة الاحتمالات هما وجود الاحتمال ، والتطابق بصفة مع الكلي،أو العلم غير المحدد .

والسؤال الثاني: حينما نقول لما يمكن أن يُحتمل فأي شيء يُحتمل من ذلك الطرف حينما يدخل إلى مجموعة الاحتمالات ؟.

والجواب هو إننا حينما كنا نتحدث عن الاحتمالات ،وعن القواعد،والشروط التي تُنظم عملية دخول الاحتمال في مجموعة الأطراف ،واستبعاد ما لا يناسب، فإن هذه العملية تقوم على أساس البحث عن مفقود،أو مجهول إلا أن هذا المجهول ،لم يكن مجهولاً تماماً،أو غير معلوم أطلاقاً ،إذ لو كان مجهولاً تاماً لما استطعنا تحديد مجموعة من الاحتمالات ،واستبعدنا أخرى،لأننا حددنا دائرة الاحتمالات في ضوء ما نعلم منه ،وفي ضوء واحدة من دلالاته التي نعرفها ،إذن هو معلوم بشكلٍ إجمالي ؛ لذلك عبّر عنه السيد الصدر بأنه علم إجمالي.

تحليل كلمة(السبر) :

ذكرنا فيما سبق أن المعنى اللغوي لكلمة السبر هو التجربة،أو رَوْزُ الأمْرِ وتعرُّف قدْرِهِ،أو اسْتِخْراجُ كُنْهِ الأمر،ويمكن أن نصوغه بالقول هو (عملية كشفٍ عن مجهول) سواءُ أكان روزاً أم تعرفاً،وهذا المعنى يتناسب مع تعريف هذا اللون من الاستدلال ؛فعملية إبطال الأقسام بحسب تعبير ابن الانباري،أو نفي الوجوه حسب تعبير السيوطي تتم بالسبر ،إذ إنه يعني محاولة الكشف عن مقدار ما يملكه الشيء من الصحة،لإصدار الحكم اللازم ،فإن أثبت السبر أن الوجوه المحتملة ،أو الأقسام المذكورة لا تمتلك أي مقدار من الصحة ،كان الحكم هو إبطال جميع تلك الوجوه أو الأقسام ،وهذا هو الضرب الأول من الاستدلال بالتقسيم والسبر ، وأن أثبت السبر أن واحداً من الوجوه هو الصحيح ،أو يمتلك مقداراً من

الصحة يفوق بقية الوجوه بدرجة تجعله الاحتمال الأكثر قبولاً من بقية الاحتمالات الأخرى.،كان الحكم بصحة هذا الاحتمال ،وإبطال الاحتمالات الأخرى ،وهذا ما يقتضيه الضرب الثاني من هذا الاستدلال .

وقد أتضح مما تقدم أن الاستدلال بالسبر،والتقسيم توقف عند مرحلة غلق دائرة الاحتمالات؛أو تكوين مجموعة مغلقة من الأطراف،ومازال الاستدلال غير تام،أو أن سير الذهن فيه لم يصل إلى نهايته؛ولم يحقق الهدف المرجو منه ،بإبطال الوجوه،أو الأقسام المذكورة ،وهذا ما تتكفل به عملية السبر.

وهذا يعني أن السبر هو المرحلة التالية لمرحلة التقسيم،وفيه يُكمل هذا اللون من الاستدلال سيره المنطقي نحو تحديد النتيجة النهائية له؛وتبدأ مرحلة السبر من النقطة نفسها التي انتهى إليها التقسيم جاعلاً إياها نقطة الانطلاق لإتمام عملية الاستدلال ؛وتتحدد عملية الاختيار بما تضمه دائرة الاحتمال من احتمالات حُددت في مرحلة التقسيم ،ومقيدة بأطراف المجموعة المغلقة ،لذلك يمكن القول أن السبر هو: عملية اختيار واصطفاء من اختيارات محددة ، وبذلك تكون حدود هذه العملية مقيدة بالنتائج التي أظهرتها المرحلة الأولى من الاستدلال؛ومحور هذه العملية هــو اختيار الأصلح أو الأنسب من بين أعضاء مجموعة الاحتمالات المحددة .

وهذا ما يتضح في الأمثلة المتقدمة ،ففي المثال الأول من أمثلة ابن الانباري الذي تحدث فيه عن جواز دخول اللام على خبر(لكن)؛نرى أن عملية السبر كانت مقيد بالاحتمالات التي حددتها عملية التقسيم،إذ لم تحاول الكشف عن مقدار صحة احتمال خارج مجموعة الأطراف؛

والشيء نفسه نلاحظه في مثال ابن جني .

والسؤال الذي يتعلق بهذه المرحلة هو كيف تتم عملية الكشف عن مقدار الصحة الموجود في كل احتمال ؟أو بتعبيرٍ آخرٍ كيف تتم عملية السبر ؟

والجواب هو :

يتبين لنا من التعريف الاصطلاحي لهذا الاستدلال ،والأمثلة أن هذا النمط من الاستدلال يقوم على أساس النفي سواءُ أكان نفياً تاماً أم نفياً ناقصاً ،والنفي التام هو

ما يستهدفه الضرب الأول من الاستدلال(إبطال الأقسام كلها) ،والمقصود بالنفي الناقص هو ما يستهدفه الضرب الثاني (إبطال جميع الوجوه إلا الذي تعلق به الحكم) ؛ والنفي يتم من خلال سلب صفة التطابق بين الاحتمال والعلم الإجمالي ففي مثال ابن الانباري الذي كان البحث فيه يهدف إلى تشخيص ناصب المستثنى ، وتحديده ،نجد أن سبرها (أخبارها) تم بطريقة النفي ،أو السلب ،ففي نفي الاحتمال الثاني فإن السبر قد كشف لنا أن احتمال كون ناصب المستثنى هو(إلا) غير صحيح ؛لأن هذا الاحتمال ليس مطرداً في كلِّ استثناء ،ويذكر[٣٧] لنا ابن الانباري بعضاً من هذه الاستثناءات التي لا يصح أن يكون العامل فيها (إلا) بمعنى استثني ،ومنها استعمال(غير) ،وما يناظرها في الاستثناء ،إذ لو قلنا(قام القوم غير زيد) ،فسيكون تقديره (إلا غير زيد) ،وهو فاسد المعنى[٣٨] ، كما أن هذا الاحتمال يتنافى مع موضع آخر هو الاستثناء في حالة النفي كقوله تعالى (لا إله َإلا الله ُ) ((فلو كانت (إلا) عامل نصب ؛لوجب النصب في حالة النفي ،وهو غير واجب ،وهذا يعني وجود حالات استثناء عديدة لا تستعمل الأداة (إلا) ،ويكون المستثنى منصوباً فيها ، فلو كان ناصب المستثنى (إلا) وُجِب أن يكون في كلِّ أشكال الاستثناء ،وحالاته،وقد ثُبتَ أن بعض حالات الاستثناء لا تستعمل (إلا) ؛وعلى هذا الأساس يكون الاحتمال باطل ،وهذا نفي له .إذن السبر قد كشف لنا أمراً مجهولاً هو عدم اطراد الاحتمال الثاني في جميع صور الاستثناء ،وأنواعه،وهكذا بالنسبة للاحتمالات المتبقية إلا الاحتمال الأول ،فإن ابن الانباري يأتي بما ينقض اطراد كُلِّ احتمال بعرض المواضع التي لا يصح فيها الاحتمال ؛لذلك يصح أن نعرف السبر بأنه عملية نفي،واثبات ،وهذا هو منطوق تعريف الاستدلال عند السيوطي، إذ قال((أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة))، وقد عبر ابن الانباري عن النفي بالإبطال،ولا فرق بين الاثنين فيما تقصده دلالة السياق ، ومادامت المرحلة الأخيرة من هذا الاستدلال (السبر)أو (مرحلة الاختبار) تعتمد على أسلوب نقض الاحتمالات ونفيها بذكر المتعلقات النافية لكل احتمال ، فهذا يعني أن الاحتمال لابد أن يتمتع بأهم صفات العلم

الإجمالي وهو انطباقه على جمـــــيع مصاديقه ،و أفراده ،أو مواضع تطبيقه ،أو بتعبيرٍ آخر أن يكون مطرداً في جميع المواضع وهذا الأمر لم يتوفر في الاحتمالات المرفوضة ؛لأنها لم تكن العامل الناصب في بعض المواضع .

الخاتـــمة :

وخلاصة ما ينتهي به البحث جملة من الأمور :

١ – إنّ السبر والتقسيم بوصفه نمطاً من أنماط الاستدلال يمرّ بمرحلتين :الأولى : تُعرف بالتقسيم ،وفيها يتم تحديد الاحتمالات التي يحتمل أن يكون أحدها معلوم العلم الإجمالي الذي يجعل من هذا العلم علماً تفصيلياً ،وما تنتهي به هذه المرحلة من الاستدلال هو تكوين مجموعة محددة من الاحتمالات ،أو دائرة أطراف ،كلٌّ طرف في هذه الدائرة لابد أن يتوفر فيه شرطان : الأول : وجود الاحتمال في الواقع ، فلا يمكن إدخال احتمال في مجموعة الاحتمالات غير موجود في الواقع حقيقة ،وثاني الشرطين : احتمال التطابق بين الاحتمال والعلم الإجمالي ؛لوجود صفة مشتركة بينها مما يبرر دخول الاحتمال دائرة الاحتمالات .المرحلة الثانية : السبر ،ويبدأ الذهن في استدلاله في مرحلة السبر بعد مرحلة التقسيم مباشرةً ،ووظيفة السبر الاختبار ، أو الكشف عن مقدار الصحة المتوفر في كل احتمال تمهيداً لإصدار الحكم اللازم لكل مسألة يُستدل بهذا النمط من الاستدلال عليها ،كما رأينا ذلك في الأمثلة المعروضة في البحث .

٢ – إنّ السبر والتقسيم هما مصطلحان ،وليس مصطلحاً واحداً ،وقد بين البحث أن لكل منهما دلالة لغوية ، ودلالة اصطلاحية خاصة به ،ووظيفة معينة يؤديها ،ونتيجة التحليل هذه تخالف ما ذهب إليه الجرجاني في تعريفاته أنّ السبر والتقسيم مصطلح واحد ،وهما بمعنى واحد .

٣ – إنّ مصطلح (السبر والتقسيم) بتقديم السبر على التقسيم لا يتناسب مع سير الاستدلال ،وانتقاله من مرحلة إلى ؟أخرى ،فقد أظهر البحث أنّ مرحلة السبر مرحلة تالية لمرحلة التقسيم ،وليست مُقدمة عليه ،كما يُوهم بذلك

المصطلح.وأمّا تعبير ابن جني ،وابن الانباري عن هذا الاستدلال بقولهما ((الاستدلال بالتقسيم)) فهو من باب التعبير عن الشيء بأوله ،كما هي عادة العرب في تسمية الأشياء ،وبذلك يكون الاصطلاح الصحيح عن هذا الاستدلال إمّا الاستدلال بالتقسيم والسبر،أو الاستدلال بالتقسيم ،كما عبّر عنه ابن جني،والانباري .

٤ – يعتمد الاستدلال بالتقسيم على الاحتمال في سره الاستدلالي ،وآلية عمله ، وقد اخترنا أحدى النظريات التي طُرحت لتفسير مفهوم الاحتمال ،وتحديده ، وعملت على تأسيس القواعد اللازمة لحساب الاحتمالات .وقد أوضحنا في محله سبب اختيار نظرية السيد محمد باقر الصدر في تفسير الاحتمال. واستطعنا من خلال هذه النظرية بيان أمور كثيرة ،ترتبط بهذا اللون من الاستدلال منها :

أ – بيان علاقة كلّ قسم –بعد التقسيم– بالمُقسَّم ،أي علاقة كل طرف في مجموعة الاحتمالات بموضوع المسألة التي تخضع للاستدلال بالتقسيم .

ب – معرفة الشروط اللازمة لدخول الاحتمال في مجموعة الأطراف .

ت – عملية الاختبار تتم بطريقة الكشف عن مقار صحة كل احتمال ،وهذه الملية تعتمد إمّا على خفض قيمة الاحتمال لتصل إلى أدنى مستويات التصديق ببيان المواضع التي تتنافى مع صدق الاحتمال ،وصحته ،وإمّا برفع قيمة الاحتمال لأعلى مستويات التصديق ؛ والأسلوب المعتمد في هذه الحالة هو إبطال كل الاحتمالات ليبقى أصحها .

٥ – ونستطيع أن نبين –نتيجة لما تقدم – شيوع الاستدلال بالتقسيم في مباحث التحليل النحوي ، إذ إنهم في هذا اللون من الدرس يحاولون الوقوف عند الاحتمالات التي يُمكن أن ترد إلى الذهن ،ويجهدون في تقليب المعنى بما يحتمله التركيب ليأخذوا المعنى المناسب للسياق ،كما يظهر لنا ،أو ينكشف استعمال هذا الاستدلال في كتب الخلاف النحوي التي تتضمن الآراء المتعددة ،والمختلفة في المسألة الواحدة ؛والاستدلال بالتقسيم يتناسب مع كلا الأمرين ، التحليل النحوي ،والخلاف ؛ لأنّه يعمل على تحديد الاحتمالات الممكنة ،ثم يكشف عن مقدار الصحة في كل احتمال .

الهوامـــــــش

١. الأصول تمام حسان :١٨٣
٢. لمع الأدلة ابن الانباري :١٢٧
٣. ينظر أصول النحو العربي د.محمد عيد ٦٨-٨٢
٤. ينظر في أدلة النحو د.عفاف حانين
٥. أصول التفكير اللغوي العربي د.حامد الظالمي
٦. مثلما نجد ذلك في الكشاف للزمخشري ،مغني اللبيب لابن هشام ،البحر المحيط لأبي حيان التوحيدي
٧. ينظر القاعدة النحوية د.محمود حسن الجاسم :١٨٣
٨. أسرار العربية ابن الانباري :٣٠٦
٩. أصول النحو، دراسة في فكر الانباري :٤٠٣
١٠.ينظر الإنصاف لابن الانباري :٢٧٤/٢٩
١١.ينظر المصدر نفسه :٣٥/٣
١٢.أصول التفكير اللغوي العربي :٧
١٣.ينظر شرح الكافية للرضي :٣٢٣/٤ ، وينظر مغني اللبيب لابن هشام : ٧٢
١٤.مقاييس اللغة لابن فارس :مادة س ب ر
١٥.لسان العرب لابن منظور: مادة س ب ر
١٦.تاج العروس للزبيديّ : مادة س ب ر
١٧.معجم مقاييس اللغة : مادة قسم
١٨.لسان العرب : مادة ق س م
١٩.لمع الأدلة : ١٢٧
٢٠.الصدر نفسه :١٢٨
٢١.الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطيّ : ٨٣

٢٢.ينظر التعريفات للجرجاني:، وأصول النحو ،دراسة في فكر الانباري: ٤٠٠

٢٣.التعريفات للجرجاني :

٢٤.لمع الأدلة : ١٢٧

٢٥.ينظر المصدر نفسه :١٢٨

٢٦.الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم :٩١

٢٧.ينظر المذهب الذاتي في نظرية المعرفة السيد كمال الحيدري :٧

٢٨.أصول النحو ،دراسة في فكر الانباري :٤٠٠

٢٩.الأسس المنطقية للاستقراء :١٧٨

٣٠.المصدر نفسه :١٧٧

٣١.المصدر نفسه :١٧٨

٣٢.ينظر الأسس المنطقية للاستقراء :٤٨

٣٣.الخصائص لابن جني : ٦٧/١

٣٤.المصدر نفسه :٦٨/١

٣٥.الأسس المنطقية :٢١٠

٣٦.لمع الأدلة :١٢٨

٣٧.المصدر نفسه :١٢٩

٣٨.الموضع نفسه

مصادر البحث

١- أسرار العربية تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن عمر بن أبي سعيد الانباري ٥١٣هـ-٥٧٧هـ عُنيَ في تحقيقه محمد بهجة العطار ،وعاصم بهجة العطار ،ط١ ، دار البشائر للطباعة النشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢ – الأسس المنطقية للاستقراء محمد باقر الصدر ،ط٢ ،مؤسسة دار الكتاب الإسلامي،١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٣ – الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب الدكتور تمام حسان عالم الكتب القاهر مصر١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤- أصول التفكير اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين الدكتور حامد الظالمي أطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية التربية /جامعة البصرة .

٥- أصول النحو ، دراسة في فكر الانباري د.محمد سالم صالح ،ط١ ،دار السلام، مصر ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٦- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث د،محمد عيد ،ط٦، عالم الكتب ، مصر ، ١٩٩٧م.

٧- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى ٥٧٧هـ تحقيق سعيد الأفغاني،ط٢، دار الفكر ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٨- الاقتراح في علم أصول النحو تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى٩١١هـ تحقيق محمد حسن ،ط٢،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢٠٠٦م

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصرة والكوفة تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ،الأنباري ، النحوي ٥١٣هـ-٥٧٧هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،د.ط، ١٩٨٢م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس محمّد مرتضى الزبيديّ ،د.ط، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان ، ،د.ت

١١- الخصائص تأليف أبو الفتح عثمان ابن جني تحقيق محمد علي النجار ،ط ٢، دار الهدى ، بيروت لبنان ،د،ت .

١٢- شرح كافية ابن الحاجب تأليف رضي الدين الاستراباذي المتوفى ٦٤٦هـ، وضع هوامشه د.إميل يعقوب ،ط١،مؤسسة التاريخ العربي ،بيروت لبنان ،١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

١٣- الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم السيد نفادي ،د.ط،دار التنوير ، ٢٠٠٩م.

١٤- في أدلة النحو د. عفاف حانين ، ط١، ١٩٧٧م.

١٥- القاعدة النحوية تحليل ونقد د.محمود حسن الجاسم ،ط١،دار الفكر ،،دمشق ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٦- لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن الأفريقي المصري ،د.ط،دار صادر للطباعة والنشر،بيروت ،١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٧- المذهب الذاتي في نظرية المعرفة السيد كمال الحيدري ،ط١،دار فراقد، إيران، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

١٨- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى ٣٩٥هتحقيق عبد السلام هارون ،ط٢،مكتبة مصطفى الحلبي ،مصر ، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ تحقيق محمد محي عبد الحميد ،د.ط، المكتبة العصرية ، بيروت لبنان ،١